«روحه المعنوية مرتفعة ومن الواضح انه كان يجهز نفسه»

صدام طلب لقاء اخويه سبعاوي ووطبان وسلمهما رسائل الى عائلته

دبي ـ من سليمان الخالدي:

قال محام ان صدام حسين قابل اثنين من اخوته غير الاشقاء يوم الخميس ونقل رسائل شخصية الى عائلته. وقال بديع عارف احد محامي صدام ان اللقاء النادر مع اخويه من أمه سبعاوي ووطبان ابراهيم حسن التكريتي المحتجزين لدى القوات الامريكية عقد تلبية لطلب الزعيم العراقي السابق وتم داخل زنزانته التي تخضع لحراسة مشددة في سجن ببغداد. وقال عارف ان صدام كان في حالة معنوية مرتفعة وأحس بان «شيئا يحدث فيما يتصل بالحكم» حينما أخذ منه حراس السجن مذياعا صغيرا أعطي له منذ بضعة اشهر.

وقال عارف بالهاتف «انه قابل سبعاوي ووطبان وأعطاهما رسائل الى عائلته... من الواضح انه لا يعرف تفاصيل ما يحدث حوله ويستعد لتقديم حياته شهيدا لبلاده».

وقال مسؤول امريكي رفيع يوم الخميس ان الحكومة العراقية أبلغت الولايات المتحدة ان صدام سيشنق خلال بضعة ايام عن جرائم في حق الانسانية. وقال عارف ان مصادر السجن الذين ابلغوا باللقاء العائلي قالوا ان صدام علم بحكم محكمة التمييز تأكيد حكم الاعدام فيه عن جرائم بحق الانسانية خلال حكمه الذي استمر 24 عاما.

وقال المحامي خلال زيارة لدبي «روحه المعنوية مرتفعة ومن الواضح انه يجهز نفسه».

واضاف قوله «قال لهم انه سعيد انه سيلقى حتفه على ايدي اعدائه ويصبح شهيدا لا مجرد ان يقاسي عناء السجن».

وقال عارف انه لا يدري هل قابل الاخ الثالث غير الشقيق برزان التكريتي الذي حكم عليه بالاعدام ايضا الزعيم المخلوع ام لا. واضاف ان المعلومات التي لديه تفيد ان صدام ما زال في حبس القوات الامريكية ولم يتم تسليمه الى السلطات العراقية.

ورفضت الحكومة العراقية اعطاء اي مؤشر بشأن متى وكيف ستعدم صدام الذي اطيح به في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. وترددت روايات متضاربة بشأن الاعدام هل هو وشيك أم سيكون في الاسابيع القليلة القادمة.

اطفال هنود يحملون صور صدام ويندون بحكم الاعدام الصادر بحقه (رويترز)

القوات الامريكية سلمت صدام الى السلطات العراقية

■ بغداد ـ قنا : نفى مصدر في وزارة العدل العراقية استلام الرئيس السابق صدام حسين او اي من معاونيه من الجانب الامريكي.

واشار المصدر في تصريح اذاعه راديو (سوا) امس الى ان الهيئة الرئاسية لم تصادق على حكم الاعدام الى الآن بسبب سفر الرئيس جلال الطالباني الى اقليم كردستان بعد تخويل نائبه عادل عبد المهدي الموجود في مكة المكرمة لاداء فريضة الحج التوقيع بدلا منه على التصديق على حكم الاعدام الصادر في حق صدام.

وأوضح المصدر ان طارق الهاشمي النائب الثاني للرئيس يبحث حاليا مع مستشاريه الدينيين والقانونيين مصادقته على حكم الاعدام الصادر بحق صدام.

من جهة اخرى اكدت مصادر قضائية مطلعة فضلت عدم الكشف عن اسمها في تصريحات للراديو ان القوات الامريكية قامت امس بتسليم صدام الى السلطات العراقية وذلك بعد مصادقة الهيئة التمييزية بالمحكمة العراقية الجنائية العليا على قرار حكم الاعدام على صدام واثنين من معاونيه في قضية الدجيل. ولم تفصح هذه المصادر عما اذا كان سيتم تنفيذ الحكم خلال الثلاثين يوما التي حددها القانون او بعد انتهاء هذه المدة.

من جهة ثانية اعربت وزارة الخارجية الامريكية عن تقديرها لمصادقة المحكمة التي صادقت على حكم الاعدام الصادر بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

وقال توم كيسى نائب المتحدث باسم الوزارة ان الولايات المتحدة تحترم مصادقية محكمة الاستئناف العراقي التي اقرت يوم الثلاثاء الماضى الحكم ولكنها تترك للعراقيين تقرير تنفيذ او عدم تنفيذ هذا الحكم.

واضاف ان واشنطن تعتقد انه من المهم ان تجرى محاسبة ليس فقط لصدام حسين وانما لآخرين في النظام السابق الذين تورطوا في ارتكاب جرائم واعمال وحشية.

واوضح نائب المتحدث الامريكي انه لا يزال هناك عدد من المسائل الاجرائية التي يجب حلها وهى تتعلق بتنفيذ الحكم غير انه قال انه لا يعرف ما اذا كان النظام القضائي العراقي يتيح لصدام ان يستأنف مرة اخرى او اكثر.

واعتبر كيسي ان مراجعة هيئة الاستئناف العراقية للحكم كانت عملية صعبة للعراقيين الذين نفذوا عملهم بطريقة شفافة ومفتوحة وتوصلوا الى اصدار حكم مبني على حقائق.

واضاف ان المحكمة العراقية الخاصة نظمت ايضا وفقا لمعايير القانونين الدولي والعراقي.

المالكي يريد «انجازا» والطائفيون «انتصارا» وامريكا يئست من عقد صفقة

لماذا كل هذا التسرع في تنفيذ الحكم باعدام صدام؟

لندن ـ «القدس العربي» ـ من خالد الشامي:

في بداية شهر كانون الاول (ديسمبر) قدم محامو الرئيس العراقي السابق صدام حسين مذكرة مكونة من ثلاثمئة صفحة للطعن في الحكم الصادر باعدامه. واحتوت المذكرة على استشكالات قانونية معقدة، الا ان محكمة التمييز العراقية احتاجت الى ثلاثة اسابيع فقط لفحص ثلاثمئة صفحة من المشاكل القانونية في حكم الاعدام، وسارعت بالتصديق عليه، وكأن لديها «تعليمات» من جهة ما بتصفية صدام في اسرع وقت ممكن.

ويقول خبراء قانونيون ان حكما من هذا النوع ربما يحتاج الى ثلاث سنوات ليصادق عليه في بلد يحترم القانون ويعرف معنى عدالة المحاكمة.

ويرى مراقبون ان عوامل عديدة ربما تداعت لتدفع باتجاه التسريع في تنفيذ الحكم، ومنها:

ـ ان نوري المالكي يشعر ان بقاء حكومته اصبح لفترة طويلة محل شكوك واسعة داخل العراق وخارجه وانه يحتاج الى «انجاز ما» يعيد توحيد صفوف الشيعة من ورائه، وخاصة التيار الصدري الذي قاطع العملية السياسية منذ لقاء المالكي مع بوش في عمان مؤخرا. وبالطبع فانه لا يجد ما هو افضل من اعدام صدام لصرف الانظار عن تفاقم الانفلات الامني، وتآكل سلطته السياسية والامنية، مع تغلغل الميليشيات المتطرفة في انسجة الشرطة وقوات الامن بشكل يجعل القضاء عليها مستحيلا دون انهاء وجود اجهزة الأمن نفسها.

ـ ادركت الولايات المتحدة ان مبادلة حياة صدام باحتواء المقاومة في صفقة سياسية شاملة اصبحت مستبعدة بعد البيان الاخير لأمير تنظيم القاعدة في العراق «ابو عمر البغدادي» وقبله بيانات البعث المتتالية التي شددت على الانسحاب الامريكي والاعتذار عن الغزو والاعتراف بالمقاومة شروطا للتفاوض، وهو ما وجده الامريكيون مستحيلا، حتى بعد ان جربوا قناة خلفية عبر حلفائهم السعوديين، حسب البيان الأخير للبغدادي. وهكذا اضطرت امريكا للقبول بجني الارباح الدعائية المتواضعة المنتظرة من اعدام صدام، وهي الادعاء بوجود «نجاح ما» في العراق في محاولة لموازنة الخسائر الفادحة من الأرواح والاموال التي تتكبدها هناك.

ـ ان الاسراع باعدام صدام قبل فتح ملفات الاسلحة الكيماوية في قضية الانفال يشي برغبة مجموعة في اخفاء الجهات التي ساعدت العراق في الثمانينات على الحصول على هكذا اسلحة.

وهذا ما يبرر رفض المحكمة الاستماع الى طارق عزيز كشاهد دفاع رغم الطلب الرسمي الذي تقدم به عبر محاميه عزت عارف. وهكذا ستبقى القضية مفتوحة الى الابد. ولن يعرف احد ان كان لدونالد رامسفيلد المبعوث الرئاسي الامريكي الى صدام في الثمانينات دور في هذه القضية.

ـ ان اعدام صدام يوجه رسالة قوية من اولئك الذين هددوا اهل السنة في العراق بأنهم سيكونون «الخاسرين في الحرب الاهلية». اما وان قليلين من الذين اشعلوا تلك الحرب فقط يرفضون الاعتراف بها، فانه من المفهوم ان «الحرب النفسية» جزء مهم من هذه الحرب، مثل اي حرب اخرى. وان المأمول، الى جانب اذكاء نيران الحقد الطائفي، الشعور بزهوة الانتصار املا في ان يستسلم السنة للواقع الجديد في العراق الجديد. ولكن لربما يدرك اولئك قريبا ان ذلك النوع من الحروب لم ينته ابدا بفائز ومهزوم، بل بمهزومين فقط وبلد مدمر يمكنه ان ينشر العنف والطائفية والتوتر وليس الديمقراطية في الشرق الاوسط.

بعض سكان بغداد يحذر من حرب اهلية

بغداد ـ «القدس العربي»: من ضياء السامرائي:

يعيش سكان بغداد جوا من الترقب والانتظار بعد تسرب انباء عن نية حكومة المالكي تنفيذ حكم الاعدام بحق الرئيس العراقي صدام حسين فجر السبت، العديد منهم يعتبرها بأنها النار التي سوف تشعل الحرب الاهلية التي تبدت بوادرها منذ احتلال العراق.

الشيخ عدنان العبيدي، احد زعماء تجمع اهالي بغداد قال «ان سكان بغداد وهم يستقبلون مناسبة دينية سعيدة، متخوفون من اعدام صدام الذي سيوقد فتيل الحرب الطائفية، وهذا ما يطمح اليه الاحتلال وحكومته في بغداد».

واضاف العبيدي، «اتمنى ان يعي المالكي، بان العراق يشرف على حرب طائفية طاحنة سيكون اعدام صدام الشرارة التي تشعلها».

محمد سعد الله أحد سكان منطقة باب المعظم يصف الحالة التي تعقب اعدام صدام حسين بانها اكبر من كارثة وسوف تلحق الأذى بالشعب العراقي.

وهي لا تخدم اطلاقا التوجهات الى المصالحة الوطنية التي يتولاها المالكي. واضاف سعد الله، «لا اجد ان اعدام صدام يمثل مد غصن الزيتون الى الطرف الآخر الذي ما يزال يتظاهر ويندد ويمجد لصالح صدام حسين. وعليه لا يجب اهمالهم او عدم الاصغاء لهم».

من جانبها تقول فاطمة المعموري من سكان منطقة بغداد الجديدة «ان اعدام صدام في مناسبة دينية تدعو الى البهجة والسرور هو بحق اهانة ولو لم تكن معدة او مقصودة، ويراد بها اذلال المقابل وتهميش وجوده».

واضافت «انا عراقية شيعية على الرغم من كوني لدي على صدام بعد الملاحظات والاخطاء الا انني اجد اعدامه غير مبرر وغير ضروري في ظل اشتداد حدة العنف والتهجير الطائفي».

الحكومة لم تبلغ هيئة الدفاع بتاريخ تنفيذ الحكم

■ عمان ـ اف ب: اكد احد اعضاء هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين الجمعة في عمان ان «هيئة الدفاع لم تتلق اي معلومة حول موعد او تاريخ تنفيذ الحكم».

وقال المحامي عصام الغزاوي لوكالة «فرانس برس» ان «هيئة الدفاع عن الرئيس صدام لم تتلق اي معلومة حول موعد او تاريخ تنفيذ الحكم عليه».

واضاف «ليس لدينا اي معلومة ولا شيء ينص على موعد الاعدام ان كان غدا او اي يوم آخر».

وعند سؤاله فيما اذا كان من المفروض ان يتم ابلاغ محامي الدفاع بموعد اعدام موكلهم، قال الغزاوي «هذا هو المفروض لكن في العراق كل شيء محتمل».

من جهته، قال زياد النجداوي العضو ايضا في هيئة الدفاع عن صدام «من الواضح ان الولايات المتحدة وحلفاءها الارهابيين الجدد في العالم قرروا اعدام صدام الرئيس الشرعي للعراق بعد هذه المسرحية التي شهد عليها العالم».

واعتبر النجداوي في تصريح لـ«فرانس برس» ان «كل الاساليب اتبعت للوصول الى هذا الهدف ويشهد العالم على عدم شرعية اجراءات المحاكمة المخالفة للقانون».

هذا واكدت هيئة الدفاع في بيان تلقت «فرانس برس» نسخة منه انها تلقت طلبا بتسلم المتعلقات الشخصية لصدام وبرزان التكريتي. وجاء في البيان انه «تم تخويل احد الزملاء لاستلام أغراض وحاجيات الرئيس صدام حسين والسيد برزان ابراهيم بناء على طلب الجانب الامريكي صباح هذا اليوم (الجمعة)».

واعتبرت الهيئة «اي تصريح من اي شخص عدا اعضاء هيئة الدفاع عن الرئيس صدام حسين يتحمل مسؤوليته شخصيا».

واشارت الى ان «السيد الرئيس (صدام) لا يزال تحت الحماية الامريكية لحد الآن».

وكان رئيس هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين اكد الجمعة ان الجانب الامريكي طلب من محاميه استلام «الاغراض الشخصية المتعلقة بصدام او تخويل اي شخص باستلامها».

وقال المحامي خليل الدليمي لوكالة «فرانس برس» ان «الجانب الامريكي اتصل بهيئة الدفاع وطلب منهم استلام الاغراض الشخصية المتعلقة بصدام او تخويل شخص باستلامها واستلام اغراض برزان (التكريتي)» الاخ غير الشقيق لصدام حسين».

من جانب آخر، اكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في تصريحات نقلتها قناة «العراقية» الفضائية الناطقة باسم الحكومة الجمعة ان «لا احد بامكانه نقض حكم الاعدام بحق صدام حسين».

اليمن يشدد من الإجراءات الأمنية تحسباً لردود فعل على إعدام صدام

■ صنعاء ـ يو بي آي: قالت صحيفة يمنية مسائية الجمعة إن الأجهزة الأمنية شددت إجراءاتها الرقابية على التجمعات العراقية المختلفة المقيمة في اليمن، وفرضت قيودا على دخول العراقيين إلى البلاد، وذلك كاحتياطات جديدة عقب القرار المؤيد لحكم إعدام الرئيس المخلوع صدام حسين.

ونقلت يومية «نبأ» المسائية المقربة من السفارة العراقية بصنعاء عن مصادر في إدارة الهجرة والجوازات اليمنية تأكيدها توقيف منح تأشيرات الدخول للعراقيين إلاّ ضمن حالات ضيقة جداً، فيما تم تعليق البت بالطلبات التي أخذت طريقها إلى الجهات الأمنية، وصدرت تعليمات بتشديد عمليات التدقيق في وثائق الوافدين غير العراقيين عبر المنافذ الجوية من دول الجوار العراقي، خصوصاً الأردن، وسورية، وتركيا.

واعتبرت المصادر هذه الإجراءات «روتينية»، نافية قلق اليمن من إمكان حصول شيء على أراضيه رغم التواجد العراقي الكثيف الذي يضم العديد من أنصار الرئيس المخلوع صدام حسين.

وكانت الحكومة اليمنية ناشدت الجمعة الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية وقف تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق حسين.

وقال رئيس الوزراء عبد القادر باجمال في رسالة بعثها إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش إن الحكومة اليمنية تعرب «عن قلقها الشديد عما يجري في الساحة العراقية من صراعات ونزاعات دموية ذات أبعاد خطيرة ولا توحي بمستقبل امن ومطمئن على حياة المواطنين وعيشهم بحرية وكرامة وامن وسلام اجتماعي كامل».

وقال باجمال «انه من دواعي قلقنا ما صدر من قبل المحكمة العراقية بشأن حكم إعدام الرئيس السابق السيد صدام حسين، الذي جرت محاكمته في ظل وقوع العراق الشقيق في قبضة قوات التحالف الدولية والذي يمثل في حد ذاته انتقاصا للسيادة العراقية وعلى مجريات الأوضاع فيها».

يشار إلى أن دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا صادقت الثلاثاء الماضي على حكم الإعدام بحق الرئيس العراقي المخلوع واثنين من معاونيه بحجة إدانتهم بارتكاب «جرائم ضد القانون الإنساني» ما يفتح الباب أمام تنفيذ الحكم في أي وقت.

ويصل عدد الجالية العراقية بصنعاء الى نحو 26 ألف عراقي يعملون فى قطاعات مختلفة.

لندن تؤكد مقتل جندي بريطاني في العراق

■ لندن ـ يو بي آي: أكدت وزارة الدفاع البريطانية الجمعة أن جندياً بريطانياً ينتمي الى الكتيبة الثانية من فوج دوق لانكساتر قُتل أمس بمدينة البصرة الواقعة جنوب العراق.

وقالت الوزارة في بيان ان الجندي «كان يشارك في دورية روتينية بمدينة البصرة حين استهدفت قنبلة مزروعة على جانب الطريق العربة المدرعة التي كان يستقلها».

واضافت أن الجندي أُصيب بجروح خطيرة وتم نقله الى المستشفى العسكري البريطاني بقاعدة الشعيبة بالقرب من البصرة حيث توفي لاحقاً متأثراً بجروحه، مشيرة الى ان الانفجار لم يؤد الى وقوع اصابات أخرى بين عناصر الدورية.

ويرتفع بذلك الى 126 عدد الجنود البريطانيين الذين قُتلوا في العراق منذ اندلاع الحرب عام 2003 من بينهم 95 في مهمات قتالية والباقون نتيجة حوادث سير أو أسباب طبيعية أو بسبب المرض.

اطلاق سراح الدبلوماسيين الايرانيين في العراق

■ طهران ـ اف ب: اعلن السفير الايراني في العراق ان الدبلوماسيين الايرانيين اللذين اوقفهما الجيش الامريكي في العراق افرج عنهما صباح الجمعة وسلما الى السفارة الايرانية في بغداد.

ونقلت وكالة الانباء الايرانية عن حسن كاظمي قمي «لحسن الحظ وبفضل الجهود التي بذلتها السلطات العراقية، اجبرت القوات الامريكية التي نفت نفيا قاطعا انها اعتقلتهما، على الاعتراف بذلك والافراج عنهما تحت ضغط الحكومة العراقية».

واضاف ان «توقيف هذين الدبلوماسيين تم خلافا للقانون الدولي ومعاهدات جنيف».

وتابع السفير ان «ما من عامل خارجي يمكن ان يحول دون علاقات الصداقة القائمة حاليا بين المسؤولين الايرانيين والعراقيين (...) وباسم المسؤولين في بلادي، اشكر العراقيين على جهودهم».

وكان التلفزيون الايراني ذكر في وقت سابق ان «اثنين من الدبلوماسيين الايرانيين الذين كانوا محتجزين لدى القوات الامريكية افرج عنهما صباح (الجمعة) بحضور مستشار الامن الوطني موفق الربيعي وسفير ايران في العراق».

واعلن الامريكيون الاربعاء انهم يحتجزون ايرانيين يشتبه بانهما يقومان «بنقل اسلحة الى مجموعات مسلحة غير مشروعة».

وردا على سؤال لوكالة «فرانس برس»، رفض الربيعي تأكيد هذه المعلومات. وقال «لا اريد التعليق على ذلك». من جهته، قال المكتب الصحافي للجيش الامريكي في بغداد ان اي تعليق في هذا الشأن يعود الى مكتب وزير الدفاع في واشنطن الذي رفض اعطاء اي رد فوري، وكانت السلطات العراقية اعربت الاحد عن «استيائها» من القبض على الايرانيين موضحة انهما جاءا الى العراق في اطار التعاون الامني بين طهران وبغداد.

تفاقم أزمة السكن في العراق

■ نيويورك ـ يو بي آي: يعاني العراق من أزمة سكن حادة بسبب تشرد ما لا يقل عن مليون و600 ألف مواطن عن منازلهم منذ بدء الحرب في عام 2003.

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الجمعة أنه منذ شهر شباط (فبراير) الماضي يترك 50 ألف مواطن منازلهم شهرياً من أجل البحث عن أخرى داخل بلادهم. وقال نائب وزير الاسكان استبرق الشوق إن النقص في عدد المنازل يصل إلى المليونين، مشيراً إلى ان الكثير من العائلات اضطرت للسكن في مخيمات وأكواخ رثة.

ويعمل الشوق على مشروع لبناء حوالي 8500 منزل لاسكان الموظفين الحكوميين وعائلاتهم وللأسر التي قتلت الميليشيات أبناءها، وهو يأمل في أن تتمكن الحكومة عبر الاستعانة بشركات أجنبية من بناء 350 ألف منزل خلال السنوات المقبلة. وأضاف ان الحكومة يهمها أن تتوفر الحماية لعمال البناء في حال الاستعانة بهم لتشييد هذه الابنية.

ويعزو البعض تفاقم مشكلة الاسكان في العراق إلى العنف ورفع أصحاب المباني لبدلات ايجار المنازل وغياب المراقبة الحكومية لقطاع التأجير والبناء بعد الاطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين.

تقرير حكومي: القوات البريطانية لن تسلم المسؤولية الامنية الى العراقيين قبل عام آخر على الأقل

■ لندن ـ يو بي آي: كشف تقرير حكومي أن القوات البريطانية لن تكون مهيأة قبل عام آخر على الأقل من الآن لتسليم المسؤوليات الأمنية للقوات العراقية.

وقالت صحيفة «ديلي ميل» الجمعة ان «هذا التقدير يتناقض بشكل صارخ مع مزاعم وزيرة الخارجية مارغريت بيكيت الشهر الماضي بأن القوات البريطانية البالغ قوامها نحو 7200 جندي ستبدأ انسحابها من المناطق الحربية اعتباراً من الربيع المقبل».

وأشارت الى أن تصريحات الوزيرة بيكيت أثارت انتقادات بأن الأخيرة ضللت الجمهور بسبب تنصلها من الكشف عن الصورة الحقيقية للأوضاع في العراق والتي حصلت عليها من خبرائها.

واضافت الصحيفة أن المدير السياسي لوزارة الخارجية البريطانية جون سوارز شدد في التقرير الحكومي الداخلي على أن الجدول الزمني لنقل المسؤولية الى العراقيين في البصرة تراجع الى نهاية العام المقبل أو مطلع العام 2008، وخفف كثيراً من آمال اقامة دولة مستقرة خاضعة للقانون في العراق بنهاية العام المقبل بسبب استمرار حمامات الدم والصدامات المسلحة بين المقاتلين الشيعة والسنة.

ولفتت الى أن سوارز الذي جرى تعيينه مؤخراً سفيراً لبريطانيا لدى الأمم المتحدة عمل من قبل مبعوثاً لرئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الى العراق قبل أن يصبح المدير السياسي لوزارة الخارجية.

وحسب الصحيفة، فان التقرير المتوفر في مكتبة البرلمان البريطاني فقط ويقتصر الاطلاع على مضمونه على النواب فقط، يرسم صورة قاتمة للأوضاع في جنوب العراق، ورأى أن تدهور الوضع الأمني هناك ومن ضمنه الصراع الدائر بين الميليشيات المتناحرة قاد الى تصاعد أعمال العنف هناك ورفع مستوى تأهب القوات البريطانية من اللون الكهرماني (الأصفر المحمر) الى اللون الأحمر في أيار (مايو) الماضي.

رجل امن عراقي خلال منع للتجول في احد احياء بغداد الجمعة (ا ف ب)